عبد المنعم علي عيسى

عن أسئلة المصير عند انقضاء «مسد» و«قسد»

بعد مرور نحو عشرة أيام على انقضاء «قمة طهران» التي جمعت رئيس النظام التركي إلى جانب نظيريه الروسي والإيراني في ١٩ تموز المنصرم، يمكن القول إن ملامح التوافقات الشفوية التي حدثت بعيداً عن البيان الختامي قد أخذت بالتكشف شيئاً فشيئاً، فهذا الأخير الذي جاء حاسماً تجاه أي عمل عسكري يمكن أن تشنه أنقرة في الشمال والشمال الشرقي من سورية، كان يخفي، كما يبدو، تراسيم تفاهم «شفوي» يقضي بغض النظر عن قيام أنقرة بعمليات لا تطول الجغرافيا السورية لكنها تطول هياكل «قسد» وقياداتها وصولاً إلى محاولة العمل لتفكيك تلك البنية وإذا ما اقتضى الأمر «تفاهماً» غير مباشر مع دمشق فليكن ما يقتضيه فعلاً على أرض الواقع.

يوم الخميس الماضي ٢٨ تموز قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو: «سنقدم الدعم السياسي للنظام السوري لإخراج الإرهابيين»، وبعد ساعات من ذلك التصريح أعلن قائد ميليشيا «قسد» مظلوم عبدي أن «كثافة المسيّرات التركية تزداد، وباتت تستهدف شمال شرق سورية ومؤسساته العاملة، وهي ستؤثر في استقرار المنطقة»، وكلا التصريحين يشيران إلى استنتاج مفاده أن ثمة ضوءاً أخضر روسياً إيرانياً كان قد أعطي لأنقرة، ومفاده السماح لتركيا بتوجيه ضربات موجعة لهياكل «مسد» و«قسد»، وهي من حيث النتيجة تهدف إلى تفكيك بنيانهما سواء حدث ذلك تحت وقع تلك الضربات المتواصلة، أم بفعل خلق حالة من الفصل بين تلك الهياكل وبين النسيج المجتمعي الذي تديره، والجدير ذكره هنا في هذا السياق هو أن شرائح وازنة، في مناطق شرق الفرات، سبق لها أن أبدت حالاً من الاستعداد للخروج من سيطرة تلك الهياكل من دون أن تتكامل الظروف التي كان يمكن لها، فيما لو تكاملت، أن تؤدي إلى وقوع «الخيمة» فوق رؤوس بناتها.

هذا يفسر، إلى درجة كبيرة، نمو العشب بكثافة على الطرقات الموصلة بين «مسد» و«قسد» من جهة وبين دمشق من جهة ثانية، فجولات التفاوض، التي كشف عنها عضو مجلس الشعب السابق عمر أوسي في حديث أجرته معه صحيفة «الوطن» قبل أيام، بدت كثيفة بدرجة تكاد الواحدة منها لا تنتهي حتى تعقبها الأخرى، وذاك تكتيك لطالما اشتهرت بها تلك الثنائية، أي ثنائية «مسد» و«قسد»، منذ خروجهما للعلن قبل نحو ست سنوات، فشد الرحال إلى دمشق يكون فقط عندما تعصف الرياح الهوجاء بـ«الخيمة» خصوصاً إذا ما أبدت «الحبال» الأميركية، التي تحاول ترسيخها على الأرض، تراخياً من النوع الذي تبديه الآن.

يقول أوسي: إن الحوار كان قد انتقل، للمرة الأولى، من حيز «الأمني العسكري» إلى الحيز السياسي في الجولة الأخيرة التي سبقت حديثه بأيام، وهي، أي تلك الجولة، كانت قد سجلت خلافاً حول نقاط أربع، أولها مصير «الإدارة الذاتية» حيث يطالب ثالوث «مسد» و«قسد» و«حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي دمشق بالاعتراف بها، وثانيها هو مطالبة «قسد» بالاحتفاظ بحيثية معينة كأن توكل إليها المهام المنوطة بأجهزة الشرطة والأمن على أن تكون مرجعيتها تابعة للجيش السوري، أما الثالثة فهي تتمثل بالخلاف حول نسب توزع الثروات الطبيعية الموجودة في مناطق شرق الفرات السوري، ورابعها هو العلاقات التي تقيمها «الإدارة الذاتية» مع بعض الدول الأوروبية الأمر الذي ترى فيه الأخيرة داعماً لكيانها، أو هو يضفي عليه بعضاً من «مشروعية» عليه.

وكانت ردود دمشق، وفق أوسي، على المطالب السابقة تتمثل على التوالي:

– توسعة قانون الإدارة المحلية ذي الرقم ١٠٧، والعمل على المشاركة في الانتخابات المحلية التي ستجري أواخر هذا العام.

– أن يتاح المجال أمام المنضوين تحت قيادة «قسد» الانضمام إلى الجيش السوري بشكل إفرادي.

– إن الثروات الطبيعية الموجودة في أي أرض سورية هي ملك للشعب السوري، ولا مجال لقبول توزع لتلك الثروات مع أي قوى أوجدتها ظروف معينة.

– أن قيام قنوات تواصل بين أحزاب أو تيارات سياسية سورية مع جهات خارجية يجب أن يمر حصراً عبر وزارة الخارجية السورية المنوط بها رسم علاقات الدولة بالخارج.

من الواضح أن الحوار السابق، الذي يتضمن مطالب محددة وردوداً عليها، حاصل بين منطقين متناقضين تماماً، وهما منطق الدولة ومنطق «الميليشيات» التي استحوذت على مكاسب تراها أشبه بـ«غنائم» من الواجب الحفاظ عليها، ومن الطبيعي جداً أن يكون التناقض سيد الموقف بين المنطقين، لذا، والحال هذه قائمة، تبدو فرص التلاقي اليوم شبه معدومة، لكنها قد لا تبقى كذلك إذا ما تابع الخط البياني المرتسم ما بعد طهران ١٩ تموز مساره الذي يتخذ شكلاً تصاعدياً بقوة.

قبيل أن نغلق الحديث عن آخر المفاوضات التي عرض لها أوسي، نقول إن التوصيف الذي جاء على لسان الأخير عندما كان يتحدث عن محاربة «قسد» لتنظيم «داعش» الذي قال إنه «غرس في ميثولوجيا السوريين»، فيه أخذ ورد، وما تجدر الإشارة إليه هنا أن واشنطن اختارت «حليفها البري» الذي سيخوض الحرب ضد «داعش» بناء على معطيين اثنين، أولهما عدم ثقتها بالفصائل الإسلامية القريبة في منهجيتها من تنظيم «داعش»، لذا فإن الخيار ذهب نحو اختيار فصائل بعيدة عن تلك المنهجية وكان الاختيار قد وقع على «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي بوصفه صاحب تجربة سابقة في العمل المسلح، وثانيهما أن واشنطن كانت، إبان استعراض الخيارات، تبحث عن «خنجر» تريد غرسه بصدر دمشق تماماً كما فعلت ما بعد غزوها للعراق ٢٠٠٣، وأي «خنجر» يساوي ارتهان فصيل يعتد بإثنية عرقية تدار من جبال قنديل، وهي تبدي استعداداً للاستدارة من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين؟

في مطلق الأحوال من المنتظر أن تفضي التطورات الحاصلة في الشرق السوري إلى «تكيف» تلك الثنائية معها، والراجح هو أن الأخيرة تستقرئ جيداً اتجاه هبوب الرياح، وهذا يمكن له أن يستولد مناخات أفضل في جولات قادمة يبدو أنها لن تنقطع راهناً.

«قسد» تطلق حملة جديدة لاعتقال الشباب في ريف ديرالزور

واصلت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» الانفصالية الموالية للاحتلال الأميركي أمس، اختطاف المزيد من الشبان في مناطق سيطرتها لتجنيدهم قسراً في صفوفها.

وأطلقت «قسد» حملة جديدة لاعتقال الشبان في ريف دير الزور الشمالي بعد توقف استمر يومين، وفق ما نقلت شبكات إعلامية معارضة عن مصادر محلية.

وأوضحت المصادر، أن ميليشيات «قسد»، اعتقلت بشكل مفاجئ شباناً بعد أن نشرت حواجز طيارة لما تسمى «الشرطة العسكرية» التابعة لها في عدد من المناطق.

وقالت: إن «قسد قامت بنقل الشبان المعتقلين إلى مبنى «الدفاع الذاتي» المعروف باسم مقر «الهرم»، في منطقة المحلجة تمهيداً لنقلهم إلى معسكرات التجنيد».

وأرجع مراقبون تكثيف ميليشيات «قسد» عمليات «التجنيد الإجباري»، إلى أن المعركة القادمة تحتاج عدداً كبيراً من المسلحين، وذلك تحسباً من وقوع انشقاقات داخل صفوفها خاصة مع ارتفاع وتيرة تهديدات النظام التركي بشنّ عدوان جديد على شمال سورية، حيث تسيطر تلك الميليشيات.

وأكدت مصادر إعلامية قيام «قسد» بخطف قرابة ١٩٧ طفلاً، ما زال معظمهم قيد «التجنيد الإجباري» في المعسكرات التابعة لها.

والأربعاء الماضي، نقلت مواقع إلكترونية معارضة، عمّن سمته مسؤولاً عسكرياً في «قسد»، قوله: إن «مسلحين انشقوا عن صفوف «قسد» خلال الأسبوع الماضي، خصوصاً في المناطق القريبة من الحدود التركية»، وذلك على خلفية استمرار النظام التركي بإطلاق تهديداته بشن العدوان.

من جهة ثانية، شهدت بلدة البزاعة بريف مدينة الباب بريف حلب الشرقي استنفاراً أمنياً لمسلحين من محافظة دير الزور وميليشيا «فرقة الحمزة» التابعة لما يسمى «الجيش الوطني» الموالي للاحتلال التركي، وذلك وفق ما ذكرت مصادر إعلامية معارضة أمس.

وتحدثت المصادر أن خلافاً وقع بين مسلح من «فرقة الحمزة» من جهة، وعائلة من محافظة دير الزور في البلدة، أقدم إثرها مسلحون تابعون لـ«فرقة الحمزة» على اعتقال شاب وامرأتين من العائلة واتهامهم بالانتماء إلى تنظيم داعش الإرهابي.

وإثر ذلك تجمع العشرات من مسلحي أبناء دير الزور في مدينة الباب، وهددوا بالتصعيد ضد «فرقة الحمزة» في حال استمرار اعتقال المواطنين، في حين أفرجت الميليشيا عن السيدتين واحتفظت بالرجل لديها بتهمة الانتماء لداعش.

وكالات

تتسبب بضرر كبير على بيئة الجولان وتهدد بانقراض الكثير من الحيوانات والنباتات الفريدة

الاحتلال الإسرائيلي يفتعل الحرائق على طول خط وقف إطلاق النار

القنيطرة - خالد خالد

لم تتوقف ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي عند افتعال الحرائق على طول خط وقف إطلاق النار والضرر الذي تلحقه بسكان القرى المحررة الواقعة على هذا الخط، بل شملت أيضاً إطلاق الخنازير البرية إلى تلك المناطق لتعيث تخريباً في المزارع والمحاصيل الزراعية ما يتسبب بضرر كبير بتلك المحاصيل وحالة رعب بين المواطنين وخاصة الأطفال والنساء والمسنين.

وأكد مدير البيئة بالقنيطرة علي إبراهيم، أنه في إطار ممارساتها التعسفية والوحشية المتواصلة بحق الجولان السوري بشطريه المحتل والمحرر أرضاً وسكاناً تفتعل سلطات الاحتلال باستمرار الحرائق الكبيرة في الجزء المحتل وعلى طريق خط وقف إطلاق النار، مشدداً على أن ذلك يعد انتهاكات من سلطات الاحتلال مخالفة للقرارات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وأوضح أن قيام سلطات الاحتلال بافتعال الحرائق على طول خط وقف إطلاق النار يهدف إلى تخريب وتدمير التنوع الحيوي والبيئي في أجزاء من محافظة القنيطرة، ويأتي ضمن سياسة الاحتلال الاستفزازية الرامية إلى تدمير ونهب ثروات الجولان من خلال افتعال الحرائق وسرقة المياه وتجريف التربة واقتلاع الأشجار المثمرة والضغط على السكان في القرى المأهولة وإلحاق الضرر بالأشجار الحراجية والعشبية، مبيناً أن الحرائق التي تفتعلها سلطات الاحتلال تقضي على الكثير من المساحات الخضراء في بيئة الجولان وعلى كل أنواع الحياة البرية وتهدد بانقراض الكثير من الحيوانات والنباتات الفريدة، فضلاً عن تلويث الهواء.

واليوم لم تتوقف شكوى سكان البلدات والقرى الواقعة عند خط وقف إطلاق النار من الحرائق التي تفتعلها سلطات الاحتلال، وإنما تعرض محاصيلهم الزراعية وأشجارهم المثمرة لهجمات متكررة من الخنازير البرية القادمة من مستوطناتها ومحمياتها، حيث أكد سكان قرى الحميدية والحرية وغيرهما الضرر الكبير الذي لحق بهم من جراء الخنازير البرية التي يربيها المستعمرون الإسرائيليون في مستعمراتهم ويعملون على تجويعها ثم يطلقونها إلى الجزء المحرر من القنيطرة، لتعيث خراباً في المزارع والمحاصيل الزراعية، عدا الرعب الذي تحدثه بين المواطنين وخاصة الأطفال والنساء والمسنين.

وكشف رئيس جمعية الحميدية الفلاحية عطا حمود، أن الفلاحين في تلك القرى لم يزرعوا الحبوب وخاصة القمح منذ ٣ سنوات وذلك بسبب الخنازير البرية التي تطلقها سلطات الاحتلال يومياً الساعة الخامسة مساء بعد أن تفتح لها البوابات باتجاه الأراضي المحررة لتعود عند الفجر وتفتح لها البوابات ثانية للعودة إلى المستعمرات، منوهاً إلى أن تلك الخنازير قضت على الزراعات الصيفية للفلاحين وسببت لهم الخسائر.

بدوره، لفت مدير زراعة القنيطرة أحمد ديب، إلى الأضرار التي ألحقتها الخنازير البرية بالزراعات الصيفية والأشجار المثمرة، حيث تقوم تلك الخنازير بفرك ظهرها بالشجر المثمر ما يؤدي إلى سقوط الثمار وقشر اللحاف عن ساق الشجر، مشيراً إلى أن الحل الوحيد هو إطلاق النار عليها ولكن هناك صعوبة بمكافحتها بطريقة كهذه نظراً لحساسية الوضع، وأن استخدام الطعوم والسموم سيضر بالتنوع البيئي في المنطقة وكذلك بقطيع الأغنام والأبقار وكلاب الرعي.

وأكد ديب مخاطبة وزارة الزراعة ومحافظة القنيطرة للتواصل مع الجهات المعنية لإيجاد حل لمعاناة أبناء القرى الواقعة على خط وقف إطلاق النار، وناشد المنظمات الدولية والهيئات المختلفة الضغط على سلطات الاحتلال من أجل وقف ممارساتها الاستفزازية بحق أبناء الجولان والقنيطرة وعدم فتح البوابات أمام قطعان الخنازير التي تلحق الأذى والضرر بالمحاصيل الزراعية والأشجار المثمرة، عدا حالات الرعب والخوف الذي تسببه للأطفال والنساء وكبار السن.

سلطات الاحتلال الإسرائيلي تفتعل الحرائق على طول خط وقف إطلاق النار وتلحق الأضرار بسكان القرى المحررة الواقعة على هذا الخط (عن الانترنت)

مسؤول أمني سابق: خرق الحدود السورية حتى بتهريب السلاح حاصلٌ بشرعيةٍ من الأمم المتحدة

أكد المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية السابق في سورية علي الزعتري، أن «المساعدات» الأممية العابرة للحدود إلى شمال سورية من تركيا تنتهك سيادة سورية، وتحت غطائها يتم تهريب مواد كثيرة بما فيها الأسلحة، مشدداً على أن الإنصافَ هو بتمكين السوريين في سورية الدولة من الخروج من دوامات الفقر الذي تخلقه سياسات الحصار الخارجية والتوقف عن تسييس العمل الإنساني والتنموي.

وقال الزعتري في مقال نشره موقع «رأي اليوم» الإلكتروني: «إنصاف» هو اختصار الاسم الذي تطلقه دولٌ راعيةٌ لبرنامجٍ جديدٍ لإرسالِ المعونات الإنسانية عبر الحدودِ الدولية من تركيا والعراق لسورية، شمالها الشرقي والغربي والاسم الكامل هو «صندوق المساعدات المؤقت لشمال سورية»، لافتاً إلى أن اللعب بالإيحاء على الأحرف ليس جديداً وكما هو واضح فالمعنى حين تجمع الحروف الأولى لاسم الصندوق بالإنكليزية إن قُرِئتْ عربياً هو الإنصاف والعدل في مقارنة تستهجنُ قرار مجلس الأمن الذي بالضغط الروسي مدد مرور المعونات الإنسانية لسورية من تركيا وعبر مركزٍ حدوديٍ واحد لمدة ستة شهور بدلاً من اثني عشر شهراً كما سعت الدول التي تبنت القرار».

وأوضح الزعتري، أن روسيا تتمسك بالحاحٍ بإمكانية إيصال المعونات من الداخل السوري، وهي ما ترفضه مجموعة الدول المانحة ولا تقتنع بجدواه الأمم المتحدة، وروسيا تدافع عن الحق السوري في السيادة ووحدة الأراضي السورية.

وأشار إلى أن مؤيدي نقل المعونات عبر الحدود، وهم كبار المانحين ومنظمات غير حكومية والأمم المتحدة، يتمسكون بحاجة السوريين الماسة لهذه المعونات (...) ولو من غير رضى الدولة السورية»، لافتاً إلى أن هؤلاء «لا يعيرون مسألةَ السيادة شروى نقير».

ولفت إلى أن مساعدات الأمم المتحدة ليست العمود الفقري الذي يستند إليه المواطن السوري النازح والمقيم في مناطق لا تخضع للحكومة، بل إن ما يردُ من خارج نطاق الأمم المتحدة، من منظمات حكومية وغير حكومية وعبر التعاملات التجارية، هو الأساس، «ولا نذيع سراً عن توريد السلاح بأنواعه وهو بالطبع خارج بند المعونات لكنه ينتقلُ عبر الحدود الدولية لتزويد الحركات المتمردة والأكراد باحتياجاتهم العسكرية، ولهذا ابتعدتْ كما قيل الأمم المتحدة عن المشاركة في «إنصاف» لكون الصندوق المزمع غيرَ متفقٍ عليه في الأمم المتحدة».

وبعدما أشار الزعتري إلى أن إشهار «إنصاف» قد يتأخر، اعتبر أن «الواقعَ الحدودي لن يختلف كثيراً فالحركة كما قلت مستمرةٌ عبر منافذ حدودية متعددة بين سورية والعراق وتركيا، على جانبها السوري الحركة الكردية وحركات سورية متمردة من الحسكة لإدلب وحلب هي على وفاق، وكل حسب انتمائه، مع القوات التركية والأميركية، بما يسمح للقوافل بالتحرك جيئةً وذهاباً وبما يمكن حمله من معونات إنسانية وتجارة عامة ونفط وسلاح ومسافرين سواء رضيت دمشق وموسكو وبغداد أم رفضت».

وأعرب الزعتري عن أسفه لأن تسييس الأزمة الإنسانية السورية حدثٌ لم يتوقف منذ بدء الأحداث في سورية وخلال تطورها لحركات متمردة وتصاعدها لحرب ومن ثم انتزاعٍ لأراضٍ سورية هي اليوم تحت سيطرة أجنبية».

وأوضح أن «سورية لم ترضَ يوماً عن معونات عبر الحدود وكنتُ كما غيري ممن عملوا بدمشق نسمعُ الاعتراض السوري بانتهاك السيادة وتهريب المساعدات لغير مستحقيها، ولم يكن لنا، أو لي للعدل، ولا لسورية القدرة على تعديل أو تغيير الواقع، فسورية لا تسيطر على حدودها مع تركيا والعراق في الشمال».

وأضاف: «ولهذا، أتتْ «إنصاف» أم لم تأت، فإن خرق الحدود السورية حاصلٌ بالفعل، بشرعيةٍ من الأمم المتحدة (...) أو بشرعية الدول المتغولة على سورية مُتذرعةً بمحاربةَ الإرهاب أو حماية المدنيين، وفي ثنايا هذا الاختراق المعونات الإنسانية التي تساعد المدنيين والمسلحين وعوائلهم على حدٍّ سواء وبعِلْمِ الجميع».

وشَدد الزعتري في ختام مقاله على أن الإنصاف هو بتمكين السوريين في سورية الدولة من الخروج من دوامات الفقر الذي تخلقه سياسات الحصار الخارجية والتوقف كذلك عن تسييس العمل الإنساني والتنموي الذي يُكبلُ الإنسان ويمنعهُ من تغذية وتنمية مجتمعه وتحقيق المَنَعَة المنشودة.

وكالات

«المساعدات» الأممية العابرة للحدود إلى شمال سورية من تركيا تنتهك سيادة سورية وتحت غطائها يتم تهريب مواد كثيرة بما فيها الأسلحة (عن الانترنت)

دعت لاستمرار مقاطعة العرب لإسرائيل

الجامعة العربية: نثمن قرار النرويج وضع وسم على منتجات المستوطنين في الجولان المحتل

دعا الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السفير سعيد أبو علي أمس، إلى ضرورة استمرار المقاطعة العربية لإسرائيل وتعزيزها كأداة فاعلة لمواجهة الاحتلال، مشيدا بقرار حكومة النرويج وضع علامة مميزة «وسم» على منتجات المستوطنات الإسرائيلية في «الأراضي المحتلة» في الجولان العربي السوري والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.

ودعا أبو علي في كلمته أمام مؤتمر ضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أمس، حسب ما ذكر موقع «اليوم السابع» الإلكتروني المصري كل دول العالم والشعوب المحبة للعدل والحرية والسلام إلى مقاطعة الاحتلال ومستوطناته الاستعمارية للتصدي لمخططاته وممارساته العدوانية العنصرية، خاصة أن القانون الدولي كفل للشعوب التي ترزح تحت الاحتلال مقاومته بكل السبل المتاحة.

وقال: «إن اجتماع اليوم يأتي ولا تزال سلطات الاحتلال تواصل حملتها الممنهجة للعدوان على الشعب الفلسطيني ومقدساته وممتلكاته»، مشدداً على أن هذه الجرائم المتواصلة تستوجب تدخل المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته ووقف سياسة الكيل بمكيالين، والخروج من دائرة التعامل غير المؤثر فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والتدخل الفوري والحاسم لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، لإنهاء هذه المأساة التي بدأت منذ عام.

وأشار إلى أن انعقاد المؤتمر يؤكد الدور المهم الذي تلعبه المقاطعة العربية لإسرائيل «القوة القائمة بالاحتلال» التزاماً بالموقف العربي الذي كان ولا يزال موقفاً رسمياً وشعبياً عربياً وفلسطينياً، يعبر عن إرادة الأمة في الدفاع عن حقوقها واسترجاعها طبقاً للقانون والشرعية الدولية الضامنة لحقوق الشعب الفلسطيني في الحرية وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، استناداً لقرار قمة تونس التي عقدت في ٣١ آذار ٢٠١٩ الذي نص على «أن مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي ونظامه الاستعماري هي أحد الوسائل الناجعة والمشروعة لمقاومته وإنهائه وإنقاذ حل الدولتين وعملية السلام».

وأكد، أن المقاطعة الدولية «BDS» حققت نجاحاً وتوسعاً على الساحة الدولية في مجال مقاطعة المنتجات وسحب الاستثمارات من المستوطنات الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة دعماً لحقوق الشعب الفلسطيني العادلة بإنهاء الاحتلال، ومطالبة الأمم المتحدة بإعلان قائمة الشركات المتعاونة مع المشاريع الاستيطانية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة، ومتابعة تطبيق قرارات مجلس حقوق الإنسان، وما أقرته المنتديات الدولية والسلطات البرلمانية والقضائية في العديد من دول العالم، ومن بينها دول الاتحاد الأوروبي لمقاطعة الاستيطان، وبما يشمل المقاطعة الاقتصادية والأكاديمية لسلطات الاحتلال.

وأعرب أبو علي عن تقديره لقرار الحكومة النرويجية وضع علامة مميزة «وسم» على منتجات المستوطنات الإسرائيلية في «الأراضي المحتلة» في الجولان العربي السوري والضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، خاصة أن القانون الدولي كفل للشعوب التي ترزح تحت الاحتلال مقاومته بكل السبل المتاحة.

وأوضح أن «المقاطعة العربية كما أثبت الواقع أنها أداة فاعلة وقانونية لمعاقبة إسرائيل وفضح طبيعتها العدوانية العنصرية، فهي الآن تعبر بصدق عن الإرادة الشعبية في جميع الأقطار العربية والتي امتدت لتشمل الدول الإسلامية وعديد الدول المؤمنة بالحرية والعدالة وحقوق الإنسان والشعوب في تقرير مصيرها المناصرة للحق العربي والفلسطيني».

وكالات

السوريون يحتفلون اليوم بالذكرى الـ٧٧ لتأسيسه

الجيش العربي السوري مسيرة حافلة بالبطولات تزداد تألقاً بدحر الإرهاب وداعميه

الوطن

منذ تأسيسه في الأول من آب عام ١٩٤٥، يرفع الجيش العربي السوري شعار «وطن شرف إخلاص» الذي جسد من خلاله معاني الدفاع عن الوجود والمصير والحقوق والحفاظ على الهوية، واتبع عقيدة قتالية اتخذت من حفظ السيادة وصون الأرض أساساً ومعياراً رئيساً في مواجهة كل التحديات والمخططات المعادية المرسومة للمنطقة منذ إقامة كيان الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين حتى يومنا هذا الذي يواصل فيه خوض معارك ضارية ضد ما تبقى من تنظيمات إرهابية لتخليص البلاد منها.

نحو ثمانية عقود على تأسيسه، كانت كافية ليثبت الجيش العربي السوري أنه جيش قوي يحسب له ألف حساب ويقف حجر عثرة في وجه مخططات القوى الاستعمارية الرامية إلى تفتيت المنطقة وإخضاعها لهيمنتها ما دفع أطرافاً دولية وإقليمية للتآمر واستهداف سورية والسوريين وجيشهم عبر هجمة شرسة تمثلت بجمع الإرهابيين والمرتزقة من شتى أصقاع الأرض وإرسالهم إليها مستخدمين في ذلك مختلف الوسائل التحريضية والمالية والاستخبارية والتغطية الدبلوماسية والإعلامية لجرائمهم وتقديم بعض دول الإقليم التسهيلات الحدودية التي تؤمن وصول أولئك الإرهابيين إلى الداخل السوري.

ومع بداية المؤامرة على سورية عام ٢٠١١، كان الجيش لها بالمرصاد، حيث أثبت خلال السنوات السابقة أنه يمتلك رصيداً من القدرات على التعامل مع مختلف التحديات والأخطار والاعتداءات مهما تعددت أشكالها ومسمياتها، وحقق نجاحاً باهراً في حربه ضد التنظيمات الإرهابية من داعش و«جبهة النصرة» وغيرها من المسميات التي جندت من دول العدوان على سورية في سبيل هزيمة هذا الجيش وتفتيته كقوة فاعلة وأساسية في المنطقة لمواجهة العدو الإسرائيلي، مسقطاً بذلك كل الرهانات على هذه المجاميع الإرهابية.

وفي مثل هذا اليوم من كل عام يحتفل السوريون بذكرى تأسيس جيشهم الوطني الذي كان وما زال عنواناً للنصر يصون الحضارة والمقدسات مكرساً الانتماء والولاء للوطن حيث نذر الجيش العربي السوري منذ تأسيسه نفسه للدفاع عن الأرض والعرض والحقوق ومواجهة الغزاة والمستعمرين وسطر أروع ملاحم البطولة والتضحية والفداء في الجولان المحتل وكل شبر من أرض الوطن وفي فلسطين ولبنان يواجه قوى الشر العالمية ويدافع عن تاريخ وحاضر الأمة العربية.

وبكل فخر واعتزاز، يستذكر السوريون بطولات جيشهم في كثير من المحطات النضالية في كل المعارك التي خاضها ضد القوى المعادية، ولاسيما محطة حرب تشرين التحريرية التي تعد مرحلة حاسمة في تاريخ هذا الجيش، حيث انتزع زمام المبادرة من العدو الإسرائيلي لأول مرة في تاريخ العرب الحديث وحطم المقولة التي روج لها العدو بأن الجيوش العربية لا تجرؤ على مهاجمة «إسرائيل» وشتت جيش العدو وتقدم في عمق الجولان وأثبت أن الإنسان العربي يحسن استخدام الأسلحة المتطورة واستطاع تحرير الإرادة العربية وتخليص الشعب العربي من شوائب الضعف واليأس التي علقت به بعد حرب حزيران ١٩٦٧.

ولم تقتصر المحطات البطولية للجيش العربي السوري على الداخل السوري، حيث واجه بشجاعة الاجتياح الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢ وأنزل بالعدو الإسرائيلي خسائر كبيرة ومنعه من احتلال البقاع ورده على أعقابه. مسيرة الجيش العربي السوري وانتصاراته على مدار نحو ثمانية عقود مضت، تثبت أنه جيش يملك رؤية عروبية قومية ولطالما كان عائقاً كبيراً في وجه المخططات الاستعمارية في المنطقة، حيث سقطت كل الرهانات المعادية أمام إرادة وعنفوان جنوده الذين أثبتوا أنهم خير حماة لخير ديار تربوا فيها ورووا أرضها بدمائهم الطاهرة الزكية، واليوم يجدد هؤلاء الجنود العهد لسورية ولدماء الشهداء بأنهم كانوا وسيبقون عنوان الشرف والتضحية والدفاع عن الأرض والعرض.

وبهذه المناسبة أصدر مجلس الشعب بياناً أمس أكد فيه، حسب وكالة «سانا» أن الجيش استطاع ترسيخ صمود سورية الكبير بتضحيات شهدائه ورجاله الميامين في بطولات أصبحت منارة يهتدى بها جيلاً بعد جيلاً.

وأشار المجلس إلى وقوف وصمود رجال الجيش على مدى أكثر من عشر سنوات من الحرب الظالمة على سورية في مواجهة الهجمة الإرهابية الغادرة التي يحاولون من خلالها استرجاع أمجاد استعمار قديم حيث قدم جيشنا وما زال يقدم دروساً عظيمة في التضحية والفداء.

وشدد على أن أبناء الشعب السوري ماضون في المسيرة المشرفة وفاء للدماء الطاهرة الزكية التي روت تراب الوطن ومصممون على بذل المزيد من العطاء والتضحيات لتبقى سورية قلعة حصينة منيعة في وجه الأعداء والطامعين موجهاً تحية تقدير للجيش العربي السوري ومثمناً الدور الوطني الأساسي الذي يقوم به في سبيل أن يبقى الوطن سيداً حراً عزيزاً.

.. وموسيقيو سورية يحتفون بعيده

أكد موسيقيو سورية أنهم وضعوا لمساتهم الأخيرة للاحتفالية التي ستقام اليوم في دار الأوبرا بدار الأسد للثقافة، وذلك احتفالاً في ذكرى عيد تأسيس الجيش العربي السوري الذي قدم الغالي والنفيس في سبيل استمرار الحياة في سورية وبقائها منعة وقوية والتي تعرضت وشعبها إلى حرب ظالمة خلال السنوات الماضية.

وقالت وكالة «سانا» للأنباء «نذروا جماجمهم لسورية لتبقى عزيزة.. منيعة.. وقوية.. رجال البطولات والعزائم والهمم بتاريخهم التليد وحاضرهم المجيد.. واليوم يبادلهم الشعب السوري الوفاء بالوفاء وكل من مكانه ليقول موسيقيو سورية كلمتهم في عيد تأسيس الجيش العربي السوري الـ٧٧».

وذكرت، أن موسيقيي سورية الذين ينتمون لأعرق المؤسسات الأكاديمية وأهم الفرق الموسيقية الاحترافية، وضعوا لمساتهم الأخيرة للاحتفالية التي تقيمها اليوم الفرقة الوطنية السورية للموسيقا العربية بقيادة عميد المعهد العالي للموسيقا المايسترو عدنان فتح الله بالتعاون بين وزارتي الثقافة والدفاع على خشبة مسرح الأوبرا بدار الأسد للثقافة والفنون، تقديراً لبطولات رجال الجيش السوري وتضحيات جرحاه وتحية لأرواح شهدائه الأبرار.

ونقلت الوكالة عن المايسترو فتح الله قوله: «جيشنا الذي نفخر به أعطى العالم دروساً في البطولة والرجولة والشجاعة والتضحية متمسكاً بقيمه ومبادئه التي حملها منذ تأسيسه وله نوجه التحية والعرفان بالجميل»، مؤكداً أن كل شخص من مكانه يحمل واجباً ومسؤولية تجاه هذا الجيش الباسل الذي قدم الغالي والنفيس في سبيل استمرار الحياة في سورية التي تعرضت وشعبها إلى حرب ظالمة خلال السنوات الماضية.

وعن الاحتفالية، ذكر فتح الله أن الفرقة الوطنية السورية للموسيقا العربية ستقدم مقطوعات عزف منفرد ومقطوعات مع أوركسترا الجيش والقوات المسلحة تتضمن أغاني وطنية تتغنى بالوطن والأرض والإنسان.

وكالات

«التحرير الفلسطيني»: الجيش العربي السوري حقّق معجزة الصمود ضد أخطر المؤامرات

أكدت رئاسة هيئة أركان جيش التحرير الفلسطيني أمس أن الجيش العربي السوري استطاع بقيادة الرئيس بشار الأسد والتفاف الشعب السوري حوله تحقيق معجزة الصمود والمواجهة ضد أخطر المؤامرات والمتمثلة بالحرب الإرهابية التي شنت على سورية.

وشددت رئاسة الهيئة في بيان أصدرته بمناسبة الذكرى الـ٧٧ لتأسيس الجيش العربي السوري التي تصادف في الأول من آب من كل عام وتلقت «الوطن» نسخة منه على أن الجيش العربي السوري أثبت خلال سنوات الأزمة أنه جيش العروبة بحق، وسور الكرامة المنيع وسفينتها السائرة على طريق الانتصار، بقيادة شجاعة وحكيمة من الرئيس بشار الأسد، فاستطاع مع الشعب المقاوم والشرفاء من أبناء أمتنا والعالم تحقيق معجزة الصمود والمواجهة ضد أخطر المؤامرات، وهو اليوم ينتصر ويقطف ثمار التضحيات الجسام ودماء الشهداء كرامةً وعزةً وإباءً، تلك التضحيات التي ستتوج بالنصر المؤزر وزوال الإرهاب والاحتلال عن أرض سورية الطاهرة، وهو يرسم بكل القوة والثبات ملامح مرحلةٍ جديدة في تاريخ سورية الحديثة.

ولفتت رئاسة الهيئة إلى أن «معركة الحق في مواجهة الباطل، التي خاضها هذا الجيش الباسل ضد إرهاب غاشم أتى من شتى دول العالم، جاءت لتصقل قدراته، وتزيده عزماً وصلابة، لأنه أسس على عقيدة صلبة لا تلين، ومبادئ شريفة كريمة».

وأضافت: «لقد جاء تأسيس الجيش العربي السوري تلبية لحاجة العروبة جمعاء لمن يصون كرامتها ويحفظ كبرياءها، كيف لا وهو الجيش العربي أولاً، والسوري ثانياً، وانطلاقاً من هذه التسمية فقد انخرط هذا الجيش الباسل بعد تأسيسه بأشهر قليلة في الصراع ضد العدو الصهيوني، ولم يتخلف عن واجب الدفاع عن فلسطين وشعبها، وساند الحق العربي من المحيط إلى الخليج، إيماناً منه بوحدة الأمة، ووحدة الأرض والمصير».

وأشارت إلى أنه «بعد الحركة التصحيحية المباركة التي قادها القائد المؤسس حافظ الأسد، تطور الجيش العربي السوري بشكل كبير ومتميز، وتسلح بالعقيدة والإيمان، حيث أصبح من الجيوش الحديثة القوية التي تمتلك البنية المادية والمعنوية الصلبة الكفيلة بإنجاحه في أداء واجبه المقدس، وقد تجلت قوته وكفاءة رجاله بأبهى صورها في تنفيذ القرار الشجاع، الذي اتخذه القائد المؤسس بخوض حرب تشرين التحريرية، وما تلاها من حرب الاستنزاف، إيماناً منه بقدرة هذا الجيش على تحقيق الانتصارات، حيث صدح صوت الحق مدوياً جلياً، ليعيد للعرب كرامتهم، ويحرر الأرض المسلوبة زوراً وبهتاناً».

وتابعت: «كما كان للجيش العربي السوري الباسل الدور المحوري في الحفاظ على وحدة وعروبة لبنان الشقيق، وفي التصدي للاجتياح الصهيوني عام ١٩٨٢، جنباً إلى جنب مع جيش التحرير الفلسطيني، وفصائل المقاومة الفلسطينية، والوطنية اللبنانية، حيث سطّر أروع أنواع ملاحم البطولة، وقدم التضحيات الجسام دليلاً مشرفاً على عروبة هذا الجيش».

وجددت رئاسة الهيئة التأكيد على وقوفها إلى جانب الجيش العربي السوري في التصدي للمخطط الصهيوني والتصدي للمؤامرة غير المسبوقة التي تتعرض لها سورية في محاولة لثنيها عن مواقفها القومية المبدئية، وخاصةً مواقفها في الدفاع عن قضيتنا الفلسطينية.

احتفال للقوات الروسية في سورية بيوم الأسطول البحري الروسي

أقامت قيادة القوات الروسية العاملة في سورية أمس الأحد، احتفالاً رسمياً على شاطئ مدينة طرطوس بمناسبة الذكرى ٣٢٦ لتأسيس الأسطول البحري الروسي.

وحسب موقع «روسيا اليوم» أقيم عرض عسكري في مدينة طرطوس السورية بمناسبة عيد البحرية الروسية شاركت فيه قوات البحرية الروسية التابعة للقوات المسلحة.

وشاركت، لأول مرة معاً، سفن حربية من ثلاثة أساطيل تابعة للبحرية الروسية في (البحر الأسود والمحيط الهادئ والشمالي). إضافة إلى مشاركة مقاتلات حربية روسية في العرض وغيرها.

وحضر العرض قائد تجمع القوات الروسية في سورية العقيد الجنرال ألكسندر تشيكو.

كما أقيم على ظهر الفرقاطة الأدميرال كساتونوف حفل تكريم الأفراد للنجاح في الخدمة العسكرية والأداء النموذجي للخدمة العسكرية بمشاركة قائد مجموعة القوات الروسية في سورية وقائد العرض.

وكالات

الاحتلال التركي يعزز قواته شمال حلب.. و«قسد» ترد بـ«عملية القسم» لاصطياد جواسيسه

الجيش يكبح استفزازات الإرهابيين بـ«خفض التصعيد» ويقتل أعداداً كبيرة منهم

حلب- خالد زنكلو
حماة- محمد احمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

كبح الجيش العربي السوري استفزازات الإرهابيين في منطقة «خفض التصعيد» في إدلب والمناطق المجاورة لها والمدعومين من النظام التركي ولجم اعتداءاتهم المتكررة على نقاطه وخروقاتهم المستمرة لوقف إطلاق النار، بتكثيف استهدافه لمعاقلهم وتحصيناتهم، الأمر الذي دفعهم إلى الانكفاء وطلب النجدة والاستغاثة من مشغلهم التركي بعد مقتل أعداد كبيرة منهم.

وعمد جيش الاحتلال التركي إلى مواصلة استقدام تعزيزاته العسكرية إلى خطوط جبهات ريف حلب الشمالي لدعم قواعده العسكرية، في وقت ردت ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» الانفصالية الموالية للاحتلال الأميركي على حملة تصعيده العسكري الأخيرة في مناطق نفوذها شمال وشمال شرق سورية و«حرب المسيرات» التي تستهدف متزعميها، بإطلاق ما سمته «عملية القسم» لاصطياد عملاء وجواسيس النظام التركي.

في «خفض التصعيد»، كشف مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن مسلحي ما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين»، التي يقودها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وتضم مرتزقة ممولة من النظام التركي، وجهوا نداءات استغاثة إلى جيش الاحتلال التركي، جرى التقاط إشاراتها، لنجدتهم إثر الضربات المؤلمة والعنيفة التي تلقوها على يد وحدات الجيش العربي السوري في المنطقة.

وبين المصدر، أن وحدات الجيش كثفت استهدافها لمناطق انتشار مسلحي «الفتح المبين» في جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي، رداً على قصف نقاط تمركزها، وكبدت الإرهابيين في محيط بلدات سفوهن والفطيرة وفليفل والبارة وبينين ودير سنبل وكفر عويد خسائر بشرية وعسكرية فادحة.

وأشار إلى أن وحدات الجيش لم تكتف باستهداف مناطق خطوط تماس الإرهابيين بل طالت صواريخها الموجهة عمق مناطق هيمنتهم على طريق عام حلب إدلب القديم، ودمرت مستودعات ذخيرة وأسلحة بحوزتهم.

المصدر الميداني، ذكر أن معاقل وتحصينات «النصرة» الفرع السوري لتنظيم القاعدة في بلدات الزيارة والعنكاوي وتل واسط والزقوم وقليدين وخربة الناقوس بسهل الغاب شمال غرب محافظة حماة، نالت هي الأخرى حظها من قصف وحدات الجيش الذي دمر دبابتين وجرافة و٣ مرابض مدفعية للإرهابيين.

كذلك لقي إرهابيون مصرعهم وجرح آخرون في رد الجيش على اعتداءاتهم بريف حلب الغربي، ولاسيما بالقرب من بلدات تديل وكفرتعال ومكلبيس حيث يتحصن مسلحو «الفتح المبين» ويطلقون القذائف باستمرار باتجاه نقاط انتشار الجيش العربي السوري، وفق قول مصدر ميداني في غرب حلب لـ«الوطن».

أما في ريف حلب الشمالي، فقد صرحت مصادر أهلية لـ«الوطن»، بأن جيش الاحتلال التركي استقدم بعد منتصف ليل أول من أمس رتلاً عسكرياً عبر معبر السلامة في مدينة إعزاز وتحت حماية ميليشيات «الجبهة الشامية» الموالية له، قوامه مصفحات ومعدات لوجستية وعربات جمد وذخائر.

وذكرت المصادر، أن الرتل العسكري التركي توجه إلى قاعدة الاحتلال التركي في مركز البحوث العلمية قرب إعزاز وعلى الطريق الذي يصلها ببلدة يحمول، على حين تحدثت تقارير إخبارية أن قسماً من التعزيزات التركية وصلت إلى القاعدة العسكرية لجيش الاحتلال في الريف الشرقي لمنطقة عفرين المحتلة.

تزامن ذلك مع قصف مدفعي لجيش الاحتلال التركي تركز نحو بلدات أم حوش وتل قراح والزيارة بريف حلب الشمالي الأوسط، وخلف أضراراً مادية كبيرة في ممتلكات المدنيين.

في جبهات تل تمر بريف الحسكة الشمالي الغربي، أصيب أمس مدنيان اثنان بجروح جراء قصف بري لجيش الاحتلال التركي، لترتفع حصيلة القصف التركي خلال اليومين الماضيين على ١٣ قرية وبلدة في ناحيتي تل تمر وأبو راسين إلى ١٣ مدنياً، في حين لم يصب أي مدني في قصف أمس على بلدات تل طويل والطويلة والكوزلية وتل اللبن غرب تل تمر، حسب قول مصادر محلية في الناحيتين لـ«الوطن».

وفي الرقة، ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن ٤ من جنود الاحتلال التركي و٥ من مسلحي الميليشيات الموالية للنظام التركي أصيبوا جراء سقوط قذائف مدفعية داخل قاعدة عسكرية للاحتلال التركي قرب قرية صوفان بريف بلدة سلوك شمال المحافظة.

ورداً على القصف التركي الممنهج على مناطق نفوذ «قسد» ومقتل متزعمين فيها من الصف الأول مؤخراً عبر مسيرات جيش الاحتلال التركي، أطلقت «قسد» وبالتعاون مع أجهزتها الأمنية ما سمته «عملية القسم»، للقبض على شبكة جواسيس وعملاء الاستخبارات التركية، مشيرة إلى أن النظام التركي خصّص لتلك الشبكة ميزانيّة كبيرة، ويسعى عبر إنشائها إلى زعزعة ثقة أبناء مجتمعنا، وإثارة الشكوك والظنون، وبالتالي إبعادهم عن قيمهم المجتمعيّة المُقدَّسة، ومن جهة أخرى يحاول بهذه الأساليب القذرة؛ استهداف قيادات ومقاتلي «قسد»، وأعضاء القوى الأمنية، والعاملين في مؤسّسات الإدارة الذّاتيّة»، وذلك وفق ما جاء في بيان لـ«قسد» أمس.

وأشار البيان إلى أن «عملية القسم»، بدأت في مدن القامشلي وتل تمر والحسكة والشدّادي وديـر الـزور والرّقّـة ومنبج وعـين العـرب، وتم اعتقال ٣٦ شخصاً ضالعين في صفوف الجواسيس والعملاء، ونظراً لحصولنا على قسم كبير من الأدلة والوثائق الدّامغة التي تُدينهم؛ لم يكن أمام هؤلاء إلا أن يعترفوا بذنوبهم، ولاتزال التّحقيقات مستمرّةً مع عددٍ منهم.

وفي البادية الشرقية، بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات من الجيش العربي السوري كثفت أمس عملياتها البرية في تمشيط قطاعاتها من البادية من بقايا فلول مسلحي تنظيم داعش الإرهابي بتغطية نارية من الطيران الحربي.

وأوضح أن الطيران الحربي السوري والروسي المشترك شن أمس غارات مكثفة على مواقع داعش في بادية الرصافة ومحيط جبل البشري في بادية الرقة الجنوبية، مؤكداً أن الغارات استهدفت مخابئ محصنة للدواعش، ودمرتها بالكامل.

قولاً واحداً

الدكتور قحطان السيوفي

العقوبات الاقتصادية على روسيا والغرب

لم يخضع اقتصاد في حجم الاقتصاد الروسي منذ ثلاثينيات القرن الماضي لكمّ واسع من العقوبات كتلك التي تم فرضها بسبب الحرب الأوكرانية. والعقوبات أداة من أدوات الحرب الاقتصادية لها تداعيات اقتصادية عالمية ومحلية مؤذية.

وشهد الاقتصاد العالمي اضطرابات بسبب جائحة كورونا، حيث ارتفعت الأسعار العالمية للغذاء بنسبة ٢٨ في المئة عام ٢٠٢٠، و٢٣ في المئة عام ٢٠٢١، وسجلت زيادة حادة بعد الأزمة الأوكرانية.

وتعد روسيا في الوقت الحالي من كبار مصدري النفط والحبوب وسلع أوليّة أساسية أخرى، وأصبحت من الاقتصادات شديدة الانفتاح، حيث سجلت نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي لديها ٤٦ في المئة حسب البيانات الصادرة عن البنك الدولي.

الغرب الذي ارتدت عليه سلباً الحرب الأوكرانية، عقد مؤخراً قمماً متتالية وغلبت اللحظة الأوكرانية بأبعادها المختلفة، على أجندات هذه القمم المحمومة، لكنها بمجموعها عكست توتراً عاماً لدى المعسكر الغربي بشأن تراجع هيمنته على الشأن العالمي.

تلاقى قادة نادي الدول الصناعية السبع الكبرى في ألمانيا بحضور رئيسة المفوّضية الأوروبية، كما عقد اجتماع قادة الاتحاد الأوروبي في بروكسل، فيما بدأ قادة دول حلف شمال الأطلسي «الناتو» اجتماعها قيل إنه الأهم منذ سنوات.

في قمّة ألمانيا، حاول المجتمعون، وهم يسيطرون على ٥٠ بالمئة من ثروة العالم ويمثّلون ١٠ بالمئة فقط من سكّانه، إظهار تماسكهم في مواجهة روسيا، ودعمهم للنظام الأوكراني، إلّا أن ما صدر عن القمّة أظهر بوضوح شحّ المبادرات لدى الغرب، وضعف التأثير على الموقف الروسي، فيما ظهرت خلافات علنيّة تنمّ عن ضعف أوراق الغرب في هذا الصراع وانعكاسات الحرب على أسعار الطاقة وإمدادات الغذاء على الرغم من تعهّدات الرئيس الأميركي جو بايدن، ورئيسة المفوّضية الأوروبية، بمواصلة العمل على تقليل اعتماد العالم على إمدادات الطاقة الروسية، لكن ما تمخّض عنه كلّ ذلك الصخب لم يتعد حدود خطّة «نظرية» أميركية للتلاعب بسعر النفط، من شأنها أن تسمح لروسيا بمواصلة بيعه، واعتبر المراقبون ذلك، اعترافاً مبطناً بفشل الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة وحلفاؤها على صادرات موسكو من الطاقة، على نحو أثار ردّات فعل سلبيّة شديدة من المستهلكين في الولايات المتحدة وأوروبا.

نتائج القمم أكدت تقلّص مساحة الفعل لدى نادي الدول الغربية في مواجهة روسيا، ومحدوديّة الخيارات لديه إزاء انعكاسات العقوبات والحصار الاقتصادي على موسكو.

وما فاقم هذه المعضلة أن الزعماء الحاضرين يمرّون بحالة من الضعف السياسي داخلياً، فلم تنجح قمة السبع بتوريط بقيّة العالم في الصراع الأميركي الروسي، وحكومات شعوب الجنوب غير متحمّسة لمعاداة موسكو من أجل نظام فلودومير زيلينسكي، علماً أن دولاً مثل الصين والهند وفنزويلا وإيران والأرجنتين وأندونيسيا، هي ضد الحصار الاقتصادي على روسيا.

إن قمة العشرين المتوقعة في الخريف القادم، تشي إلى انقسام العالم إلى فسطاطين متعادين، وتشريع الباب أمام تفاقم أزمة الرأسمالية إلى مستويات لم تشهدها من قبل، فبعد مرور أكثر من ٥ أشهر على اندلاع الحرب، أثيرت تساؤلات حول ما إذا كانت هذه العقوبات فعالة حقاً.

في الوقت الحالي، تجني موسكو حوالى ٨٠٠ مليون دولار يومياً، وإذا كان الهدف من العقوبات هو تدمير الاقتصاد الروسي وآلة الحرب، فإن العقوبات، حتى الآن، غير ناجحة، وبعض المحللين يرون بأن إستراتيجية العقوبات الغربية قد فشلت بسبب انطلاق إمدادات الغاز الضخمة عبر ألمانيا، وهذا ما سيسمح للرئيس الروسي فلاديمير بوتين بتمويل حربه لأطول فترة ممكنة، كما أن العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على الطاقة حتى الآن تستثني بعناية أي حملة جادة على الغاز الروسي القادم إلى التحالف.

يبدو حالياً أن روسيا تخفض تدريجياً إمدادات الغاز إلى أوروبا في محاولة لمنع الدول من التخزين في الأشهر الباردة، عندما يريد بوتين أن يكون قادراً على التهديد بإغلاق الأنابيب تماماً.

جاء في صحيفة «لوتان» السويسرية أن العقوبات ستصيب أولئك الذين توقعوا انهيار الاقتصاد الروسي بخيبة أمل، ودللت على ذلك بتعافي الروبل الروسي بعد أن اتخذ البنك المركزي الإجراءات اللازمة.

أسهم هذا الكم الهائل من العقوبات التي فرضت على روسيا، في فرض معوقات حادة أمام تصدير السلع الأولية التي تتوافر في روسيا وأوكرانيا، ووصولها إلى الأسواق العالمية، وأحدثت العقوبات على روسيا تداعيات اقتصادية عالمية وخاصة في مجال الطاقة والغذاء، وتسببت هذه العقوبات في صدمة اقتصادية قوية غير مسبوقة.

سيؤدي فرض عقوبات إضافية على صادرات النفط والغاز الروسية، إلى تفاقم هذه التداعيات على الاقتصاد العالمي في الوقت الذي يجني فيه الكرملين حوالى مليار دولار كل يوم، فإن العقوبات الاقتصادية لها تداعيات على الذين فرضوها.

في بريطانيا، ارتفعت فواتير الطاقة بنسبة ٥٤ في المئة، ويتعرض الغرب لأضرار اقتصادية خطرة نتيجة لارتفاع تكاليف الطاقة، بينما يتجه الغرب نحو أزمة تكلفة معيشية قد يجد قادتها المنتخبون صعوبة في التعافي منها، ويكون من تداعيات العقوبات الغربية على روسيا سقوط النخب السياسية الحاكمة وقد بدا فعلاً سقوط أحجار الدومينو الأوروبية.